

## The Impact of Monetary Policy on Achieving Economic Growth in the Libyan Economy

Ali Al-Jahawi Saeed<sup>1\*</sup>, Khalid Mustafa Habla<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Nalut Al- Khams, Libya.

<sup>1</sup> Department of Economics, Faculty of Economics - Ajilat, University of Zawia - Ajilat, Libya.

\*Corresponding author: Ali Saeed | [a.saeed@nu.edu.ly](mailto:a.saeed@nu.edu.ly)

Received: 30-09-2025 | Accepted: 17-04-2026 | Available online: 02-05-2026 | [DOI:10.5281/zenodo.19960148](https://doi.org/10.5281/zenodo.19960148)

### ABSTRACT

This research aims to study one of the economic policies, namely monetary policy, and the difficulties it faces, the most important monetary reforms implemented in the Libyan economy, and the achievement of economic development. This research aims to identify the relationship between monetary policy in the Libyan economy, which comprises (exchange rate and money supply) as independent variables, and gross domestic product (GDP) as a dependent variable, during the period (2000-2023). The researcher followed a descriptive approach with an analytical approach, in addition to a standard approach using statistical analysis (Eviews) using the ordinary least squares (OLS) method, with the aid of graphs to illustrate the time sequence of the model variables. The researcher concluded that there is a direct relationship between (exchange rate and money supply) as independent variables, and GDP as the dependent variable, at a rate of (59%). The independent variables explain approximately (55%) of the variance in GDP, while (45%) is due to other factors. The researcher recommends adopting an expansionary policy by increasing the money supply.

**Keywords:** Monetary policy, Exchange rate, Money supply, Gross domestic production.

## أثر السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

علي الجحاوي سعيد<sup>1</sup>، خالد مصطفى هبال<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، نالوت، ليبيا.

<sup>1</sup> قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد العجيلات، جامعة الزاوية، العجيلات، ليبيا.

\*المؤلف المراسل: علي سعيد | [a.saeed@nu.edu.ly](mailto:a.saeed@nu.edu.ly)

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 17-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 02-05-2026م | [DOI:10.5281/zenodo.19960148](https://doi.org/10.5281/zenodo.19960148)

### ملخص البحث

يهدف البحث الى دراسة إحدى السياسات الاقتصادية، المتمثلة في السياسة النقدية والصعوبات التي تواجهها، وأهم الإصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التعرف على العلاقة بين السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي والتي تمثل (سعر الصرف، وعرض النقود) كمتغيرات مستقلة، والنتائج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، خلال الفترة (2000-2023) وتابع الباحث المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي، بالإضافة للمنهج القياسي باستخدام التحليل الاحصائي (Eviews) من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التسلسل الزمني لمتغيرات النموذج، وتوصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية بين (سعر الصرف، وعرض النقود) المتغيرات المستقلة، والنتائج المحلي الإجمالي المتغير التابع بنسبة (59%) وأن المتغيرات المستقلة تفسر

حوالي (55%) من التباين في حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة (45%) ترجع لعوامل أخرى، ويوصي الباحث باتباع سياسة توسعية عن طريق زيادة المعروض النقدي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي.

## 1. المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فأدوات السياسة النقدية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، فالبنك المركزي الليبي هو المسؤول عن المعروض النقدي المحلي والأجنبي المتداول داخل وخارج المصارف، فيستخدم هذه الأدوات إما لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، أو معالجة التضخم عن طريق المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، فالاقتصاد الليبي يعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية، المتمثلة في عدم استقرار أسعار الصرف، وتراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي. حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بمجموعة من السياسات الاقتصادية من بينها السياسة النقدية، فدراسة أثر السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من طرف رسمي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية.

### 1.1 الدراسات السابقة:

دراسة (عدنان ، وبدر الدين، وداودي، الجزائر، 2024) تهدف الدراسة أهمية سعر الصرف الأجنبي ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، وكانت النتيجة مفادها أن تأثيرها سعر الصرف ضعيف وسلبى على ميزان المدفوعات. [1]

دراسة (القحطاني، السعودية، 2022) تهدف الدراسة إلى معرفة أثر السياسة النقدية على النمو بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة الى عدم معنوية تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي. [2]

دراسة (حسين، وعلي، ومحمد، السودان، 2020) تهدف الدراسة إلى معرفة وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وكانت النتيجة بأن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وهناك علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف، وتوجد علاقة عكسية بين هامش المربحة وسعر الصرف. [3]

دراسة (فرج، ومريم، ويحي، مصر، 2019) هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة، توصلت الدراسة لنتائج منها إن التغيرات التي حدثت لأسعار الصرف كان لها أثر إيجابي على حجم الاحتياطيات النقدية. [4]

**1.2. مشكلة البحث:**

تكمن مشكله البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

ما مدى تأثير سعر الصرف وعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا؟

**1.3. أهمية البحث:**

تتقسم أهمية البحث الى:

أ- مساعدة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب-دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

**1.4. أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

أ- دراسة وتحليل تطور السياسة النقدية في ليبيا.

ب- معرفة أثر سعر الصرف وعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي.

**1.5. فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن سعر الصرف وعرض النقود لهما تأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

**1.6. منهجية الدراسة:**

تم اختيار بعض المناهج التي تتوافق مع موضوع البحث، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يهدف إلى تحديد الإطار النظري للدراسة، ووصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى المنهج القياسي لقياس أثر السياسة النقدية والتي تشمل (سعر الصرف، وعرض النقود) كمتغيرات مستقلة، والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بالاستعانة ببرنامج (Eviews). وسوف يتم جمع البيانات من البنك الليبي المركزي للفترة (2000-2023) وموقع البنك الدولي (WB) ومراكز البحوث للعلوم الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية

**1.7. حدود البحث:**

حدود البحث المكانية هي دولة ليبيا، اما الحدود الزمنية يغطي هذا البحث الفترة الممتدة من (2000 - 2023) وذلك لتتبع المشكلة موضع الدراسة، لتوفر البيانات التي تغطي هذه الفترة.

## 1.8. تقسيم البحث:

ينقسم البحث الى اربعة مباحث أساسية هي:

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: أهمية السياسة النقدية والإصلاحات النقدية.

المبحث الثالث: تطور عرض النقود والنتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2023)

المبحث الرابع: قياس أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

## 2. المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة النقدية

### 2.1. المطلب الاول: مفهوم السياسة النقدية

فالسياسة النقدية هي مجموع الجهود التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير سلباً أو إيجاباً على ما بحوزة الاقتصاد من كمية النقود [5]

وتعرف كذلك بأنها هي السياسة التي لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة بين النقود والدخل [6]

بذلك يمكن النظر لها بأنها إدارة السياسة التوسعية والانكماشية في حجم النقد لغرض تحقيق أهداف معينة، ويسمى هذا المعنى بالمفهوم الضيق للسياسة النقدية [7]

هناك تعريف شامل للسياسة النقدية والذي قدمه الاقتصادي Einzig بأن السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما كانت الاهداف نقدية أو غير نقدية، فهي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي [8]

### 2.2. المطلب الثاني: اهداف السياسة النقدية

أ- استقرار الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي [9]

ب- استقرار أسعار الصرف وتحسين ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود حتى تؤدي وظيفتها بكفاءة [10]

ج- تحقيق الاستقرار السعري [11]

من هنا يتبين أن السياسة النقدية لكي تحقق أهدافها يجب ان تستخدم أدواتها لتحقيق هذه الأهداف [12]

### 2.3. المطب الثالث: أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركز

#### أ- عمليات السوق المفتوح

هي قيام المصرف المركزي بشراء وبيع الأوراق الحكومية أو شراء وبيع الصرف الأجنبي، فإذا كانت سياسة المصرف تقليص حجم الائتمان يلجأ لبيع الأوراق المالية التي يحوزها ليخفض من كمية النقد المتاحة في السوق، أو يقوم بشراء الأوراق المالية ليزيد من كمية النقود المتداولة في السوق [13]

#### ب- نسبة الاحتياطي القانوني

يؤثر البنك المركزي على حجم الائتمان من خلال تأثيره على عرض النقود أو الاحتياطيات المصرفية، وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياط القانوني، فإذا أراد البنك المركزي رفع مقدره البنوك التجارية على فتح الائتمان وخلق الودائع، فإنه يقوم بخفض نسبة الاحتياط القانوني والعكس صحيح [6]

#### ج- سعر الخصم

يطلق عليه سعر البنك (Bank rate) وأيضاً سعر إعادة الخصم وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة الخصم على الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها أو الاقتراض منه. [14]

فإذا اتبع البنك سياسة توسيعيه لتحفيز النمو الاقتصادي يكون ذلك من خلال زيادة عرض النقود وتقليل نسبه الاحتياطي القانوني [6]

أما إذا اتبع البنك سياسة انكماشية يترتب عليها تقليل كميته النقود المتداولة، فإن هذا التقليل يحد من حرية البنوك التجارية في خلق الودائع [15]

فالبنك المركزي يعتبر أداة فعالة للسياسة النقدية، فهو يتحكم بكمية النقود في حالات الانتعاش والكساد، وإصدار النقود لزيادة السيولة المحلية عن طريق أدوات السياسة النقدية [16]

### 3. المبحث الثاني: اهمية السياسة النقدية والصعوبات والاصلاحات

#### 3.1. المطب الاول: اهمية السياسة النقدية

تكمن مهمه السياسة النقدية في التأثير على معدل الائتمان من خلال زيادة عرض النقود وضع الاقتصاد في طريقه إلى النمو السريع، فالمصارف التجارية لها دور مهم في الاقتصاد الليبي من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود وذلك من خلال قدرتها على خلق نقود الودائع [17]

### 3.2. المطب الثاني: الصعوبات التي تواجهها

- أ- الانقسام داخل الجهاز المصرفي يعيق رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف الموجودة في الشرق، ويواجه صعوبات في ادارة المعلومات نتيجة لضعف البنية التحتية والقدرات الفنية [18]
- ب- تعارض السياسة النقدية التي تهدف الى تخفيض معادلات التضخم، مع محاولات الخزنة العامة (السياسة المالية) في ادارته الدين العام [19]
- ج- ضل سعر إعادة الخصم عند مستوى 5% دون تغيير منذ عام 1965 فأصبح غير فعالا تحقيق أهداف السياسة النقدية، وذلك بسبب عدم حاجة المصارف التجارية الى الاقتراض من المصرف المركزي الليبي [20]
- د- ثم أنخفض مره أخرى عند مستوى 3% عام 2012 [21]

### 3.3. المطب الثالث: الاصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

- أ- اجراءات توحيد مصرف ليبيا المركزي بطرابلس وبنغازي، والاتفاق على هيكل تنظيمي واحد ومدير واحد لإدارة الرقابة على المصارف التجارية [22]
- ب- تحديد سقف السحب للحسابات الجارية لدى المصارف التجارية، واصدار بطاقة ارباب الاسر وبطاقة الاغراض الشخصية. [23]
- ج- توحيد سعر الصرف لتعزيز قيمة الدينار الليبي وتخفيض اسعار السلع الاساسية. [24]
- د- الغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة بخصوص منع المعاملات الربوية. [25]

## 4. المبحث الثالث: تطور عرض النقود والنتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2023)

### 4.1. المطب الاول: تطور عرض النقود خلال الفترة 2000-2023

المصرف الليبي المركزي يحدد مكونات عرض النقود بالمفهوم الواسع على انها المتداول لدى الجمهور (السيولة المحلية) وودائع تحت الطلب بالدينار الليبي، وشبه النقود تشمل وودائع ادخارية (ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي) وودائع لأجل (ودائع بالعملة الاجنبية لعملا مقيمين).

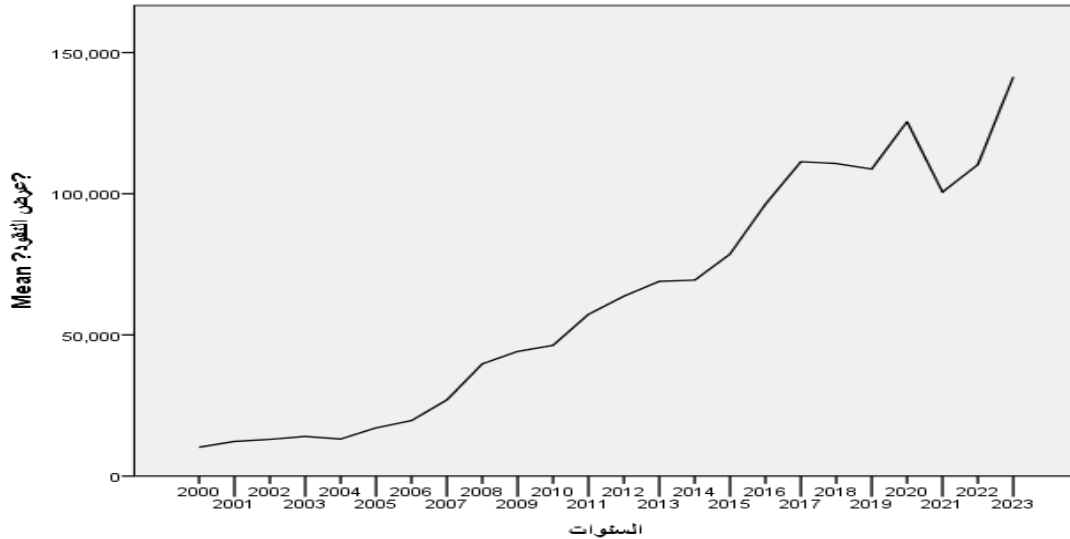
من خلال البيانات بالجدول رقم (1) وبتتبع الشكل البياني رقم (1) يتضح أن عرض النقود M2 (السيولة المحلية) بالمفهوم الواسع في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت كمية عرض النقود 10232.8 في عام 2000 تم ارتفعت بشكل كبير إلى أن وصلت قيمة عرض النقود 125543.0 في أواخر عام 2020 ونتيجة للظروف الاستثنائية داخل ليبيا والمخاوف لدي المودعين، ثم تراجع عرض النقود قليلاً حيث وصل إلى 100618.3 في عام 2021 لأتخذ بعض الاجراءات من قبل البنك الليبي المركزي، ثم ارتفع تدريجي

إلى 110338.9 في عام 2022 ثم زاد في الارتفاع إلى أن وصل أعلى نقطة 141400.2 في أواخر عام 2023.

الجدول (1) تطور عرض النقود خلال الفترة (2000 - 2023) (بالمليون دينار)

السنة	عرض النقود M2	السنة	عرض النقود M2	السنة	عرض النقود M2
2000	10232.8	2008	39744.5	2016	96320.9
2001	12288.4	2009	44161.3	2017	111338.7
2002	13004.1	2010	46313.7	2018	110720.5
2003	14051.8	2011	57305.9	2019	108741.4
2004	13135.5	2012	63731.5	2020	125543.0
2005	17096.3	2013	69005.9	2021	100618.3
2006	19655.9	2014	69404.7	2022	110338.9
2007	26982.1	2015	78666.3	2023	141400.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (2005) المجلد 45 الربع الثالث، والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (2012) المجلد 52 النصف الاول، والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (2013) المجلد 53 الربع الرابع، والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (2021) المجلد 61 الربع الرابع، والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (2024) المجلد 64 الربع الثالث.



الشكل (1) تطور عرض النقود خلال الفترة (2000-2023)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام SPSS

#### 4.2. المطلب الثاني: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2023)

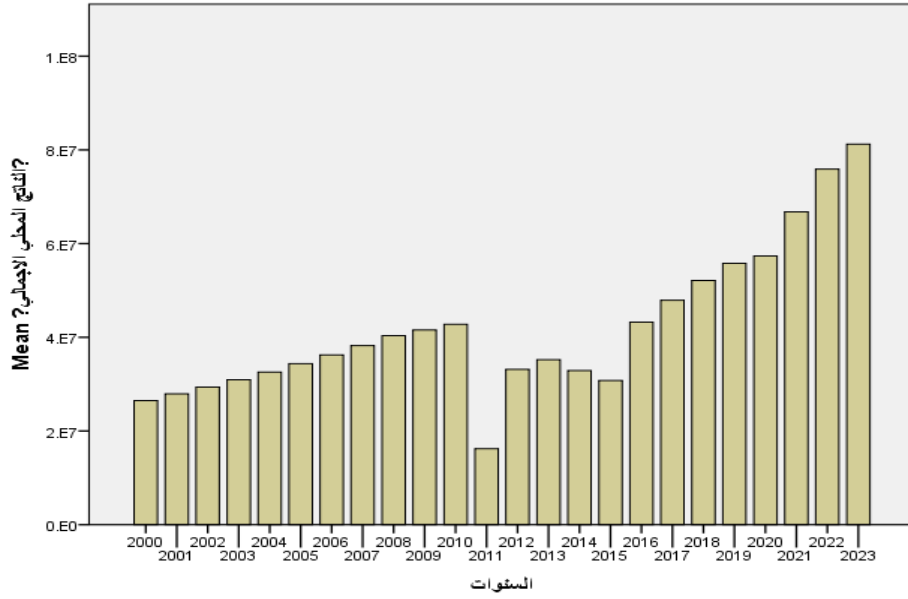
سوف يتم في هذا الجانب دراسة تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (2000-2023).

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2) ويتتبع الشكل البياني رقم (2) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ 26482100 دينار في عام 2000 وهو مستمر في النمو إلى غاية عام 2010 حيث بلغ 42789300 تم انخفاض بشكل كبير حيث بلغ 16215400 خلال عام 2011 نتيجة الظروف الاستثنائية متأثر بالأحداث السياسية داخل ليبيا، ثم بدا في الانتعاش من جديد ما بين عام 2012-2013 حيث بلغ 33152800 دينار عام 2012 و 35204600 دينار عام 2013 نظراً للاستقرار السياسي، ثم بدء في التراجع ما بين عام 2014-2015 حيث وصل إلى 30782600 دينار في عام 2015 بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية خلال تلك الفترة، ومن عام 2016 فصاعداً، هناك نمو متزايد حتى عام 2023 حيث بلغ أعلى مستوى 81234600 دينار بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحسن الإنتاج النفطي.

الجدول (2) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000 - 2023) (بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي
2000	26482100	2008	40343900	2016	43218700
2001	27914300	2009	41561200	2017	47905300
2002	29367800	2010	42789300	2018	52134600
2003	30921400	2011	16215400	2019	55782900
2004	32584900	2012	33152800	2020	57345800
2005	34358600	2013	35204600	2021	66782400
2006	36242700	2014	32891700	2022	75891200
2007	38237800	2015	30782600	2023	81234600

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات القومية للبنك الدولي.



الشكل (2) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2023)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) باستخدام SPSS

## 5. المبحث الرابع: قياس أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي

### 5.1. المطلب الأول: عرض المتغيرات والبيانات

البنك الليبي المركزي يحدد أسعار الصرف على انها بيع الدولار مقابل الدينار الليبي، وعرض النقود المتداول داخل وخارج المصارف، والنمو الاقتصادي على انه الناتج المحلي الاجمالي، وقد تحصلنا على هذه البيانات السنوي من البنك المركزي الليبي اعداد مختلفة، والبنك الدولي.

### 5.2. المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي.

لغرض الوصول الى هدف الدراسة والتحقق من الفرضية، وبافتراض ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي، فقد تم الاستعانة بالنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (سعر الصرف، وعرض النقود) والمتغير التابع ويمثل (الناتج المحلي الاجمالي)، وتم تحويل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الي اللوغاريتم لتخفيف التقلبات لنفس المتغير، وكذلك لتخفيف من التقلبات بين المتغيرات.

ويمكن صياغة النموذج كالاتي باستخدام التحليل الاحصائي EViews.

$$\ln GDP = a + \beta \ln LD + \beta \ln M2 + u$$

حيث أن:

GDP: تعبر عن الناتج المحلي الاجمالي.

a : الحد الثابت.

LD: يعبر عن سعر الصرف.

M2: يعبر عن عرض النقود.

$\beta$ : معامل المتغيرات.

u: الحد العشوائي.

ln: تمثل اللوغاريتم.

### 5.3. المطب الثالث: تقدير نتائج النموذج

يوضح الجدول رقم (3) فحص المتغيرات التي دخلت في الدراسة وهي المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة سعر الصرف وعرض النقود، ويبين أيضاً أن المتوسط الحسابي لناتج المحلي الإجمالي يساوي (7.59) ومتوسط سعر الصرف يساوي (0.15) أما متوسط عرض النقود يساوي (4.65)، ويوضح الجدول أيضاً الانحراف المعياري لناتج المحلي الإجمالي يساوي (0.15)، أما الانحراف المعياري لسعر الصرف كان (0.22) والانحراف المعياري لعرض النقود يساوي (0.37) وكانت القيمة الاحتمالية (F) اقل من 5% فنرفض الفرض الصفري  $H_0$  ونقبل الفرض البديل  $H_1$ ، وهذا يدل على أن هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سعر الصرف وعرض النقود، observation تمثل فترة الدراسة.

جدول (3) مقاييس الإحصاء الوصفي

	LOGGDP	LOGLD	LOGM2
Mean	7.596196	0.157578	4.657960
Median	7.570857	0.112277	4.781277
Maximum	7.909741	0.690320	5.098793
Minimum	7.209928	-0.264880	4.009994
Std. Dev.	0.157824	0.224621	0.377510
Skewness	0.035279	1.203369	-0.466376
Kurtosis	3.269710	4.814802	1.684060
Jarque-Bera	0.077722	9.085890	2.601722
Probability	0.961884	0.010642	0.272297
Sum	182.3087	3.781870	111.7910
Sum Sq. Dev.	0.572894	1.160451	3.277810
Observations	24	24	24

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews)

يبين الجدول (4) التالي معادلة الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة سعر الصرف وعرض النقود  $GDP = 6.98 + 0.40LD + 0.11M2$  فتفسر المعادلة أن قيمة الثابت  $B=6.98$  عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر وإن قيمة  $t=21.59$  ذات دلالة إحصائية قوية، وكانت قيمة (F) أقل من 5% فنرفض الفرض الصفري  $H_0$  ونقبل الفرض البديل  $H_1$ ، وأن سعر الصرف له الأثر الأكبر على المتغير التابع، فكلما زاد سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.40% وأن القيمة الاحتمالية  $F=0.003$  أقل من 5% مما يعني أن المتغير له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك عرض النقود له أثر على المتغير التابع، فكلما زاد عرض النقود بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.11%، وأن القيمة الاحتمالية  $F=0.117$  أقل من 5% مما يعني أن المتغير له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي لكنها أقل قوة من سعر الصرف، أما معامل الارتباط  $R=59\%$  مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والتباين  $R^2=55\%$  يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (55%) من التباين في حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة (45%) ترجع لعوامل أخرى.

جدول (4) نتائج تقدير أثر سعر الصرف وعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: LOGGDP				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/25 Time: 11:23				
Sample: 2000 2023				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.987607	0.323522	21.59858	0.0000
LOGLD	0.402368	0.120325	3.344014	0.0031
LOGM2	0.117044	0.071594	1.634823	0.1170
R-squared	0.593104	Mean dependent var		7.596196
Adjusted R-squared	0.554352	S.D. dependent var		0.157824
S.E. of regression	0.105358	Akaike info criterion		-1.546431
Sum squared resid	0.233108	Schwarz criterion		-1.399174
Log likelihood	21.55717	Hannan-Quinn criter.		-1.507363
F-statistic	15.30514	Durbin-Watson stat		1.453422
Prob(F-statistic)	0.000079			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews)

**6. الخاتمة:**

من خلال هذا البحث تم التعرف على السياسات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي وأثارها على تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2023)، وخلص البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات توجزها فيما يلي:

**7. النتائج:**

أ- توصل البحث أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وعرض النقود فكان معامل الارتباط  $R=(59\%)$ .

ب- المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 55% من التباين في حجم الناتج المحلي الاجمالي.

ج- كلا المتغيرين (سعر الصرف، وعرض النقود) لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع.

د- سعر الصرف له الأثر الأكبر على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

هـ- عرض لنقود له الأثر الاقل على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

**8. التوصيات:**

أ- اتباع سياسة توسعية لزيادة النمو الاقتصادي بشرط قدرة الدولة على ضبط التضخم والسيطرة على السيولة.

ب- الاهتمام بالسياسات الاقتصادية النقدية، والمالية، وسياسة أسعار الصرف، والتجارية.

ج- يجب أن يتحمل البنك المركزي الليبي المسؤولية الكاملة.

د- العمل بالسياسة النقدية والمالية معاً وإعطاء دور أكبر للسياسة النقدية.

**المراجع:**

[1]. رحمانية عدنان ، قوادي بدر الدين بروك داودي. أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.

الجزائر : جامعة 8 ماي ، 2024.

[2]. فراج محمد القحطاني. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. السعودية : جامعة

الملك عبد العزيز، 2022.

[3]. هبة عض الله حسين، نادية بشري علي و هويدا محمد محمد. العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان دراسة

تطبيقية ( 1998-2018). الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات. 12, 2020.

[4]. مريم يحي فرج. أثر تغيرات سعر الصرف في مصر على التنمية المستدامة. مصر : جامعة عين شمس - معهد

البيئة، 2019.

- [5]. عدنان عباس علي و وآخرون. السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. بنغازي : جامعة بنغازي، بدون سنة نشر. صفحة 92.
- [6]. سامر بطرس جلد. النقود والبنوك. عمان : دار البداية، 2009. صفحة 121.
- [7]. الديب خالد زكي. اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للنشر العلمي. 2022، صفحة 96.
- [8]. زكريا الدوري و وآخرون. البنوك المركزية والسياسات النقدية. عمان : دار اليازوري العلمية، 2013.
- [9]. افتخار محمد مناحي. أهمية الساسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق. مجلة دنانير الاقتصادية. 6، 2014، صفحة 123.
- [10]. محمود دياب الشاعر. أقر التغيرات في قيمة النقود على الالتزامات في الفقه الاسلامي. الاسكندرية : دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2004. صفحة 81. المجلد الاولي.
- [11]. محمد دريس. السياسة النقدية. ابو ظبي : صندوق النقد العربي، 2021. صفحة 12.
- [12]. السيد احمد عبد الخالق و احمد بديع بليج. النقود والبنوك والاقتصاد. الرياض : دار المريخ، 2002. صفحة 488.
- [13]. ناظم محمد الشمري. أساسيات الاستثمار العيني والمالي. عمان : دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1999. صفحة 179.
- [14]. سوق المال الليبي تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي لسوق الاوراق المالية الليبي. طرابلس : هيئة سوق المال الليبي، 2008. صفحة 193.
- [15]. محمد حمدي. النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية. القاهرة : دار النهضة العربية القاهرة، 1966. صفحة 38، المجلد الاولي.
- [16]. عامر المقري. مبادي علم الاقتصاد. طرابلس : جامعة طرابلس، 2004. صفحة 50.
- [17]. حسين فرج الحويج. النقود والمصارف والعلاقات النقدية الدولية. الخمس : جامعة المرقب، 2010، المجلد الاولي.
- [18]. فريق بقيادة فاليريا غوفي (خبيرة أولى في القطاع المالي). مراجعة القطاع المصرفي في ليبيا. طرابلس : البنك الدولي، 2020. صفحة 28.
- [19]. عبد الفتاح أبو حبل. التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والتطبيق. غريان : جامعة الجبل الغربي، 1996.
- [20]. تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس : مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، 2010.
- [21]. بيان اللجنة السياسية النقدية. مصرف ليبيا المركزي - لجنة السياسة النقدية. طرابلس : مصرف ليبيا المركزي، 2012.
- [22]. مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والاحصاء. النشرة الاقتصادية. طرابلس : مصرف ليبيا المركزي، 2023. المجلد 63 الربع الثالث.

- [23]. مصرف ليبيا المركزي- إدارة الرقابة على المصارف والنقد. منشور مصرف ليبيا المركزي رقم ( 2 ). طرابلس : مصرف ليبيا المركزي- إدارة الرقابة على المصارف والنقد، 2018.
- [24]. مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي. قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي. طرابلس : مصرف ليبيا المركزي، ديسمبر، 2021.
- [25]. المؤتمر الوطني العام . قانون رقم (1) لمنع المعاملات الربوية. طرابلس : الجريدة الرسمية للدولة الليبية (وزارة العدل)، 2013